http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2190) السنة الثامنة - الخميس (14) تموز 2011

واشنطن تريد تقوية حكومة بغداد للحد من التأثيرات الإقليمية

مفاوضات هادئة مع أمريكا: صفقة المقاتلات في الطريق إلى السماء العراقية

متابعة/ المدى

بدأ العراق مفاوضات وصفت بـ"الهادئة" لشراء طائرات أميركية مقاتلة، وأنظمة دفاع جوي بقيمة مليارات الدولارات، وهي صفقة تأمل واشنطن في أن تساعد على الوقوف بوجه التأثيرات الإقليمية، وتقوي بشدة الروابط مع بغداد بعد انسحاب القوات الأميركية، حسب ما ذكرت صحيفة (وول ستريت جورنال) أمس.

وكانت بغداد جمّدت خططها لشراء ١٨ مقاتلة متطورة من طراز "أف ١٦"، في وقت سابق من العام الحالي، بعد أن حولت احتجاجات ما سمي بـ "الربيع العربي" في المنطقة، انتباهها الى الاستقرار الداخلي.

لكن مسؤولين أميركيين وعراقيين كبار، يقولون إن العراق عاد لينظر في ضرورات زيادة مشترياته من الطائرة المتطورة، ليصل إلى ٣٦ طائرة.

ويأتي قرار رئيس الوزراء نوري المالكي، في العودة إلى المحادثات بشأن "أف ١٦"، في أعقاب ارتفاع غير متوقع في عائدات الحكومة النفطية، فضلا عن اقتراب كانون الأول؛ الموعد المقرر لرحيل ما قوامه ٤٦ ألف عسكري أميركي من العراق.

وقد دفع تقاطع المصالح الأميركية والعراقية والإيرانية، الولايات المتحدة إلى المراهنة على أن عراقا قويا سيخدم استقرار المنطقة، ويكبح طموحات إيران، لكن للمالكي وحكومته، علاقات ودية مع النظام الإيراني، على الرغم من أن البلدين خاضا حربا خلال عقد الثمانينيات.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين ترجيحهم أن يدعم مجلس النواب الأميركي طلب توسيع الصفقة العراقية، لكنهم يتوقعون طرح تساؤلات صعبة في البداية، مفادها أن إعطاء أسلحة أميركية للحلفاء الضعفاء، بيّن في الماضي كيف أنها آلت إلى أيد غير صديقة، كما حدث في إيران غداة الثورة الإسلامية العام ١٩٧٩.

وتعاظم قلق مسؤولين أميركيين من تأثير طهران المتزايد في السياسة العراقية، وهم يرون أن اي صفقة مبيعات ستتطلب من بغداد تدابير امنية مشددة حول طائرات "اف ١٦"، للحيلولة دون نقل هذه التكنولوجيا الأميركية الحساسة.

ولم تحدد قيمة المشتريات العراقية حتى الآن، حسب ما قال مسؤولون عراقيون وأميركيون للصحيفة، لكن الاتفاق الأولي الذي ابرم الخريف الماضي بين الولايات المتحدة والعراق على شراء ١٨ طائرة، كان بقيمة احتمالية تصل الى ٤ مليارات دولار، تتضمن أيضا قطع غيار، وبرامج تدريب وأسلحة ذات صلة.

وإذا ما قرر العراق شراء ما مجموعه ٣٦ طائرة، أي ما يشكّل سربين من الطائرات المقاتلة، فان تكلفة الصفقة قد تصل إلى مليارات الدولارات التي تزيد عن المبلغ الأولي، تبعا للمفاوضات مع شركة (لوكهيد مارتن) المصنعة للطائرة، علما أن هذا المبلغ لا يتضمن تطوير أنظمة الدفاع الجوي، التي يمكن ان تضيف مليارات أخرى إلى القائمة.

وتنتظر البنتاغون منذ شهور قرارا للمالكي، يسمح بموجبه ببقاء بعض القوات الأميركية في العراق، إلى ما بعد نهاية العام الحالي، لسد الثغرات الكامنة في قدرات قوات الأمن العراقية.

لكن من غير الواضح حجم الدور الذي ستلعبه الطائرات الجديدة، او كيف يمكن إدخالها الى الخدمة بسرعة، بسبب طول مدة إنتاجها، والحاجة الى توفير طيارين عراقيين يتمتعون بالتدريب الكافي.

وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، الذي التقى المالكي في بغداد أمس الأول، ردد الكلام عن تزايد إحباط الولايات المتحدة من الإيقاع البطيء لصناعة القرار في بغداد، بشأن مستقبل الوجود الأميركي العسكري، مع اقتراب الموعد المقرر للرحيل، حتى أنه قال أمام القوات الأميركية، قبيل الاجتماع "اللعنة، اتخذوا قرارا".

ويقول صفاء حسين الشيخ، نائب مستشار الأمن الوطني العراقي، إن القرار اتخذ بالتحرك باتجاه محادثات بشأن مضاعفة كمية الطائرات، لأن تحسين الدفاعات العراقية الجوية يشكل أولوية لدى الحكومة العراقية.

ويوضح الشيخ "كي نبني قوة جوية، فإننا بحاجة الى سنوات عديدة لتكون فاعلة، ويجب أن نبدأ في مرحلة معينة"، مضيفا ان "شراء هذا الطائرات، سواء كان عددها ١٨ او ٣٠ او أكثر، لا يعني أنها ستكون فاعلة في غضون سنة واحدة".

أما اللواء ناصر العبادي، نائب رئيس الأركان بوزارة الدفاع العراقية، فيذهب إلى أن الأسراب الجوية، وحال تسلمها، ينبغي أن توضع في موقعين من البلد. ويتطلع العراق الى قاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين، وبعدها الى قاعدة الأمام علي الجوية في الناصرية.

ويشير المسؤولون العراقيون إلى أن العراق سيشتري في المرحلة الأولى من الصفقة المقترحة، سربا واحدا من "أف ١٦" على دفعتين، على أن تتضمن المرحلة الثانية شراء السرب الثاني، فضلا عن معدات الإسناد الأرضي، والرادارات وأنظمة الدفاع الجوي الأخرى.

وقد سبق للكونغرس الأميركي ان وافق على صفقة طائرات "أف ١٦" الأولى، لكنه سيحتاج الى تصديق أية مشتريات كبيرة إضافية.

وتحظى طائرات "أف ١٦" بتصدير واسع، وهي مصممة لاعتراض طائرات معادية وشن هجمات على أهداف أرضية، وطالما كانت في قائمة المعدات المفضلة لدى الجيش العراقي، الذي أعاد ببطء بناء أسطوله الجوي بمساعدة أميركية منذ ٢٠٠٣ الذي أطاح بنظام صدام.

الميجر جنرال جيفري بوكانن، المتحدث باسم القوات الأميركية ببغداد، نسب التغير في موقف العراق من شراء الطائرات، إلى ارتفاع غير متوقع في عائدات النفط في الشهور الستة الاولى من العام الجاري، الذي رأى انه أضاف على الأقل ١٠ مليارات دولار لخزينة الحكومة.

وقال بوكانن إن قرار تجديد المحادثات، استند أيضاً الى حقيقة أن العراق "ينظر بشدة الى قدرات جاهزيته، وأحد معايير هذه القدرات يتمثل بالحاجة الى القدرة على حماية المجال الجوي".

ولا يزال العراق يعتمد بنحو كبير على الجيش الأميركي في حمايته سمائه، لكن من شأن شراء طائرات "أف ١٦"، أن تسهم في دعم دفاعات البلد الجوية، ومن شأنها أيضا ان تعزز برنامج تعاون عسكري وثيق بين البلدين.

وبإمكان العراق أيضاً أن يستعمل الطائرات في مهاجمة أهداف أرضية في حربه ضد المسلحين على أرضه، لكن الأمر سيتطلب توافر طيارين عراقيين متدربين جيدا، وتوفير وقت كاف لتعلم تكتيكات الطائرات وأسلحتها، كما ستكون هناك حاجة الى توافر أطقم أرضية لإدامتها، حسب المعايير العالية، لتجنب التعرض لمشكلات في أدائها او مستوى أمانها.

وفضلا عن طائرات "أف ١٦"، يطلب العراق أنظمة دفاع أرضية، تتضمن صواريخ "أرض جو"، ومدافع مقاومات أرضية ضخمة، ترتبط بنظام متكامل من الرادار والقيادة والسيطرة.

واختتمت الصحيفة تقريرها بقول مسؤول كبير بوزارة الدفاع الأميركية إن هدف العراق يتمثل في إنشاء نظام يوفر للبلد "سيادة جوية شاملة"، مضيفا أن من شأن هكذا نظام أن يمكّن العراقيين من إسقاط أي طائرات معادية من الأرض، فضلا عن الدخول في معارك جوية مع طائرات معادية.

دعت الحكومة إلى تحسين أوضاع الفقراء وتلبية حاجات التعليم

اليونسيف: مستقبل العراق يتوقف على رعاية ٤ ملايين طفل محروم

متابعة/ المدى

دعا ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في العراق سكندر خان، الحكومة العراقية إلى توجيه الاستثمارات نحو توفير الصحة والتعليم لجميع الأطفال ،بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية الأخرى، مع أهمية التركيز على قضايا الأطفال عند وضع السياسات والخطط والموازنات الحكومية، مشددا على أهمية توجيه استثمارات إضافية تستهدف الأطفال الأكثر حرمانا والبالغ عددهم أربعة ملايين طفل.

ويرى ممثل منظمة اليونيسيف في العراق، في لقاء مع المكتب الإعلامي التابع ليونامي، قبل أن يغادر الى الصومال مع انتهاء مهمته في العراق، أن مستقبل العراق يعتمد بشكل حاسم على كيفية التعامل مع الأطفال والشباب العراقي، مبينا أن ٦٣٪ من السكان يقعون ضمن الفئة العمرية ما دون ٢٥ عاماً، لافتا الى الوضع المقلق لأطفال العراق البالغ عددهم نحو ١٥ مليون طفل.

يقول سكندر خان، متحدثا عن أوضاع الأطفال العراقيين، إن هناك "فرقا في نوعية حياة الأطفال العراقيين الذين يعيشون في بغداد والأطفال الذين يعيشون في أربيل والبصرة أو الديوانية، فعلى مدى العقود الثلاثة المنصرمة، ألقت الحروب والعقوبات الدولية بعبء ثقيل على المجتمع بأسره، وبالأخص الأطفال، فوفقاً لمسح أجريناه في عام ٢٠٠٦، أصبح العراق أقل البلدان متوسطة الدخل ملائمة لحياة الأطفال بعد أن كان واحداً من أفضل الأماكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وأضاف: "إذا أخذنا مسألة إمكانية الحصول على المياه الآمنة كمثال، كان في منتصف الثمانينات يتيسر لـ ٨٧٪ من العراقيين الحصول على المياه الآمنة، وبحلول عام ٢٠٠٦، انخفضت هذه النسبة لتبلغ ٧٧٪ إذ هناك حوالي ٢,٥ مليون طفل من بين أولئك المحرومين من هذا المورد الحيوي، وهناك حوالي ٣,٥ مليون طفل يعيشون في فقر، ويعاني أكثر من ١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية ويموت ١٠٠ رضيع تقريباً كل يوم، لذلك هناك حاجة إلى تحسين ظروف خمسة عشر مليون طفل في العراق اليوم".

وبشأن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والمتعلقة بالأطفال، وما حققه العراق منها، قال ان "الأهداف الإنمائية للألفية موجهة لكل إنسان على وجه الأرض، لكن ستة من الأهداف الثمانية لها علاقة مباشرة بالأطفال، ورغم كل الجهود المبذولة، لا يزال تحقيق معظم هذه الأهداف في العراق بحلول عام ٢٠١٥ بعيد المنال، ومنها الهدف الأول الذي يرمي إلى تقليل عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر والذي يعادل أقل من ٢,٢ دولار يومياً في العراق، والذين يعانون من الجوع إلى النصف، وتحقيق هذا الهدف يعني حصول أكثر من ٤٠٠٠٠٠ طفل عراقي يعانون من سوء التغذية على الغذاء الكافي والمواد المغذية لتمكينهم من النمو بشكل سليم بحلول عام ٢٠١٥".

ويشير الى أن بإمكان العراق تحقيق الأهداف الإنمائية، لكن يتعين عليه مضاعفة جهوده وتركيزها على نحو أفضل، فتحقيق الهدف الثاني والذي يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، يتعين تسجيل ما يقرب من ٧٠٠ ألف طفل في المدارس خلال السنوات الخمس المقبلة، وحتى يتمكن العراق من تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال، يتعين إنقاذ أرواح زهاء ١٠٠٠٠٠ طفل على مدى الفترة نفسها، وبالنسبة للهدف السابع، يتعين على العراق توفير فرص الحصول على المياه الآمنة لنحو مليون طفل، فضلاً عن توفير خدمات الصرف الصحي اللائق لحوالي ٣ ملايين آخرين بحلول عام ٢٠١٥".

وأردف: "هذه ليست مجرد إحصاءات، فوراء كل رقم هناك طفل يتألم ويعاني في صمت، ومع ذلك فإن تحقيق هذه الأهداف ممكن إذا تمكن العراق من التركيز على أكثر من أربعة ملايين طفل هم الأكثر حرماناً والذين وفقاً لنتائج المسح الذي أجريناه عام ٢٠٠٦ يعانون من نقص الخدمات الأساسية ويواجهون أخطر الانتهاكات لحقوقهم المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام ١٩٩٤ وفي قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢".

ويلفت سكندر خان الى أن منظمة اليونيسيف تقوم بتحديد احتياجات الأطفال في العراق "من خلال المسح العنقودي متعدد المؤشرات، فرغم التحديات الأمنية أجرت منظمة اليونيسيف ثلاثة مسوحات حتى الآن، كان آخرها عام ٢٠٠٦، ونعمل الآن على جمع معلومات من أجل إجراء الجولة الرابعة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات للوصول إلى تقديرات سليمة إحصائياً ضمن مجموعة من القضايا مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل والإيدز والماء والصرف الصحي والنظافة"، مبينا أن نتائج المسح الرابع "ستساعد العراقيين على تتبع التقدم المحرز على صعيد تحقيق أهدافهم الوطنية والالتزامات العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ونعمل أيضاً على تطوير قاعدة بيانات توفر لنا صورة دقيقة عن احتياجات الأطفال الأشد حرماناً وأين يقطنون في المجتمعات المحلية".

وأوضح ممثل منظمة اليونيسيف في العراق الذي انتهت خدمته، أن المنظمة في ٢٠٠٨ كانت تركز في خدماتها على "إنقاذ أرواح الملايين من الأطفال الذين تضرروا من العنف بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ عبر طريق توفير المياه النظيفة والرعاية الصحية المنقذة للحياة والتعليم في حالات الطوارئ وإيجاد أماكن آمنة لحماية الأطفال ومع تحسن الوضع الأمني قررنا التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة تمثلت في دعم تحديث السياسات الحكومية؛ والمساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية لنظرائنا في الحكومة؛ وتنفيذ البرامج في جيوب العراق التي يعيش فيها الأطفال في حرمان مدقع وعوز شديد".

ومضى قائلا: "استنادا إلى هذه الرؤية فإننا نساعد الحكومة على تحديث عدد من السياسات مثل السياسة والإستراتيجية الوطنية للتعليم والسياسة الوطنية للمياه والصرف الصحي وسياسة حماية الطفل وغيرها، كما نقدم الدعم لحملات التحصين في كل أنحاء البلاد، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية الأولية، ونتعاون حالياً مع وزارة الصحة لوضع ترتيب لشراء وتزويد النظام الصحي العراقي بأجود الأدوية ولوازم الرعاية الصحية الموجودة في الأسواق العالمية".

وزاد "كما سيتيح دعمنا لبرنامج التعليم المعجل وبرنامج تدريب معلمي المدارس الابتدائية فرصة ثانية للأشخاص اليافعين الذين توقفوا عن الدراسة الابتدائية كي ينهوا تعليمهم الابتدائي، ونعمل بشكل مباشر ضمن العشرات من المجتمعات المحرومة من أجل المساعدة على توفير المياه الآمنة والمرافق الصحية الملائمة ومنشآت الرعاية الصحية والمدارس وخدمات الحماية لمئات الآلاف من الأطفال العراقيين الأكثر حرماناً".

ويشير سكندر خان الى أن "العمل لم يكن ممكناً لولا الشراكة القوية مع عدد من الوزارات العراقية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني ولولا سخاء عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودعمها اللا مشروط". وبشأن ما يمكن للحكومة القيام به لتحسين وضع أطفال العراق، قال سكندر خان، أنه رغم إمكانية اعتماد العراقيين على اليونيسيف كشريك ملتزم بمواصلة تقديم المساعدة، لكن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة لدعم الآباء والأمهات من خلال توجيه الاستثمارات نحو توفير الصحة والتعليم لجميع الأطفال بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية الأخرى، إلى جانب التركيز على قضايا الأطفال عند وضع السياسات والخطط والموازنات الحكومية، ويمكن للحكومة توجيه استثمارات إضافية تستهدف الأطفال الأكثر حرماناً، فمن شأن تخصيص مليار دولار إضافي سنوياً، دعماً للأطفال الأكثر حرماناً البالغ عددهم أربعة ملايين طفل أن يتيح أمامهم فرصاً جديدة لتحقيق كامل إمكاناتهم".

ويرى ممثل منظمة اليونيسيف في العراق، أن مستقبل العراق يعتمد بشكل حاسم على كيفية التعامل مع الشباب العراقي، مبينا أنه "منذ شباط فبراير قاد الشباب والشابات الاحتجاجات والمظاهرات مطالبين بالحصول على الوظائف والكهرباء والمياه والتعليم والخدمات الأساسية، وهناك حوالي ٤٥٠٠٠٠ طفل يبلغون سن الثامنة عشر كل عام وأن ٦٣٪ من السكان يقعون ضمن الفئة العمرية ما دون ٢٥ عاماً، لذا فان الاستثمار في أطفال اليوم إلى جانب احترام الحقوق والحريات الأساسية لن يجعل مشهد الشباب المتظاهرين في الشوارع يتكرر لضمان تلك المطالب المشروعة، وسوف يقود ذلك في النهاية إلى السلام والاستقرار الاجتماعي والتنمية العادلة".

يذكر أن سكندر خان باشر مهامه كممثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في العراق في آب أغسطس ٢٠٠٨، بعد أن شغل منصب نائب ممثل المنظمة في أفغانستان، بالإضافة إلى مناصب مختلفة في بلدان عديدة بما فيها السودان.

ويمتد التزام السيد خان الراسخ بصون حقوق الأطفال وإحقاق رفاهم على مدى ٢٢ عاماً من الخدمة مع الأمم المتحدة.

ويحتل العراق مكانة خاصة في مسيرته الشخصية والمهنية، حيث عمل السيد خان سابقاً في العراق بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.